



سلطة النقد الفلسطينية
PALESTINE MONETARY AUTHORITY

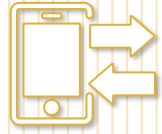
تقرير التضخم

الربع الثاني 2025

العدد 55

دائرة الأبحاث والسياسة النقدية

آب، 2025



© آب، 2025.

جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:

سلطة النقد الفلسطينية، 2025. تقرير التضخم: الربع الثاني 2025.
رام الله-فلسطين.

جميع المراسلات توجه إلى:

سلطة النقد الفلسطينية

ص.ب. 452، محافظة رام الله والبيرة – فلسطين.

هاتف: 2 2415251 (970+)

فاكس: 2 2415310 (970+)

بريد إلكتروني: info@pma.ps

صفحة إلكترونية: www.pma.ps

تقديم



يشرفني باسم سلطة النقد الفلسطينية أن أضع بين أيديكم الإصدار الجديد من تقرير التضخم الربعي، الذي يأتي في إطار اضطلاع سلطة النقد بمهامها ومسؤولياتها في الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي، والمساهمة في تحقيق معدلات نمو مستدامة.

تنبع أهمية إصدار هذا التقرير من خلال تحليل ورصد أهم العوامل المؤثرة في معدلات التضخم ومستويات

الأسعار في فلسطين. إذ يتناول التقرير أهم التطورات الاقتصادية العالمية والمحلية، وبشكل خاص التطورات في البلدان المجاورة والإقليمية، والتي يتوقع أن يكون لها أثر مباشر وملحوظ على معدل التضخم المحلي، خاصة وأن جزءاً كبيراً منه هو تضخم مستورد بحكم طبيعة الظروف الاقتصادية والسياسية المفروضة. كما يبين التقرير أهم قنوات انتقال تأثير العوامل المحددة للأسعار، وبشكل خاص تكاليف الاستيراد وأسعار الغذاء العالمية، بالإضافة إلى الطلب المحلي. كذلك يرصد التقرير أهم التطورات الحاصلة في السوق المالي من تغيرات أسعار الفائدة، وأسعار صرف العملات، والبورصة (أسعار الأسهم)، والتي من المتوقع أن تؤثر بشكل مباشر على التضخم. ويشتمل التقرير على جزء خاص بالتنبؤ بمعدلات التضخم خلال الفترات القادمة، بالإضافة إلى تحليل أهم مخاطر تنبؤات التضخم وفقاً لمجموعة من السيناريوهات المختلفة.

وختاماً، أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء مجلس إدارة سلطة النقد، وكافة موظفيها، على جهودهم الدؤوبة لتحقيق أهداف سلطة النقد، وتطلعاتها إلى التحول في المستقبل القريب إلى بنك مركزي حديث وكامل الصلاحيات. كما أعرب عن شكري وامتناني لكافة المؤسسات العربية والإقليمية والدولية، على تعاونها المستمر ودعمها المتواصل من أجل تطوير سلطة النقد، والنظام المصرفي والمالي الفلسطيني.

المحافظ

كيس هنيان



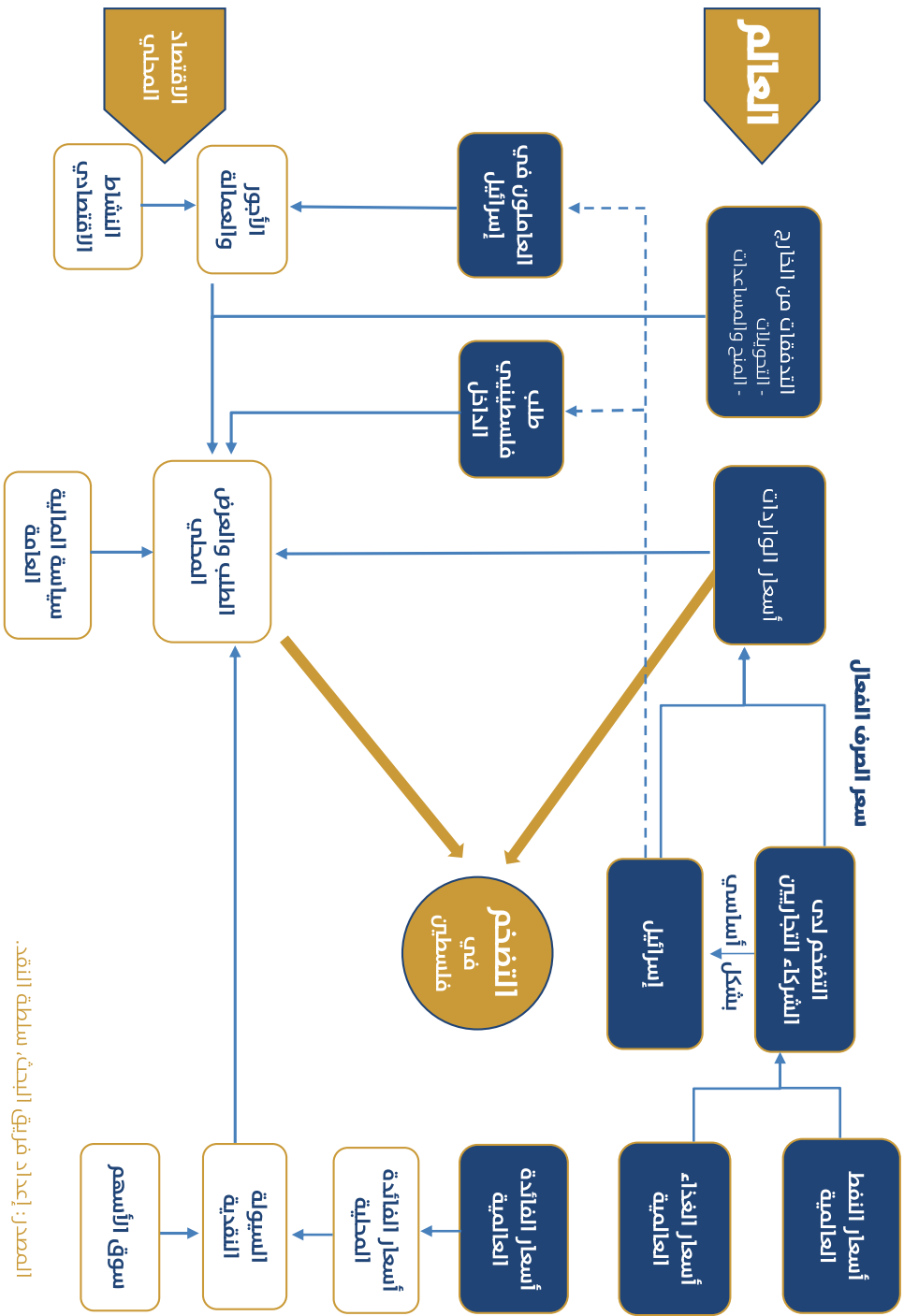
المُلخَص التَّفِيذِي

عادت مستويات أسعار المستهلك في فلسطين للارتفاع مرة أخرى، بشكل كبير وملحوظ خلال الربع الثاني من العام 2025، إذ سجّل معدل التضخم خلال هذا الربع حوالي 45.3% على أساس سنوي، مقارنةً بنسبة 6.8% في الربع السابق. ويُعزى هذا التصاعد إلى تجدد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وما ترتّب عليه من قيود صارمة وصل لحد وقف حركة دخول الشاحنات التجارية عبر المعابر بشكل شبه تام، مما أسفر عن نفاذ السلع الأساسية والأولية من الأسواق المحلية.

وقد تركزت الضغوط التضخمية بشكل لافت في قطاع غزة، حيث بلغ معدل التضخم السنوي فيه 101.5%، مدفوعاً باضطراب سلاسل التوريد وتدهور الأوضاع المعيشية. في المقابل، شهدت الضفة الغربية استقراراً نسبياً في الأسعار، إذ لم يتجاوز معدل التضخم فيها 0.6% خلال الفترة ذاتها.

وتُفيد تقديرات سلطة النقد، وفقاً لسيناريو الأساس، بأن معدل التضخم يتوقع أن يبلغ نحو 42.5% خلال الربع الثالث من عام 2025، في ظل استمرار العدوان، والإغلاق شبه الكامل للمعابر، واستمرار النقص الحاد في المواد التموينية الأساسية. وتظل هذه التوقعات رهينة بالمستجدات السياسية والأمنية المتقلبة، في سياق إقليمي يتصف بمستوى عالٍ من حالة عدم الاستقرار واليقين.





المصدر: إعداد فريق البحث، سلطة النقد.

المحتويات

تقديم.....iii

الملخص التنفيذي.....iv

1. التطورات الاقتصادية.....1

1.....النمو لدى الشركاء التجاريين

2.....الطلب الكلي المحلي

3.....قوة العمل والأجور المحلية

2. التطورات المالية.....5

5.....معدلات الفائدة السوقية

7.....سوق الأسهم

3. الأسعار والتضخم.....8

8.....أسعار السلع الأساسية في السوق العالمي

9.....التضخم لدى الشركاء التجاريين

10.....سعر الصرف الفعال

12.....تحليل الأسعار المحلية

4. تنبؤات التضخم.....18

18.....محددات التضخم في فلسطين

20.....ميزان مخاطر التضخم



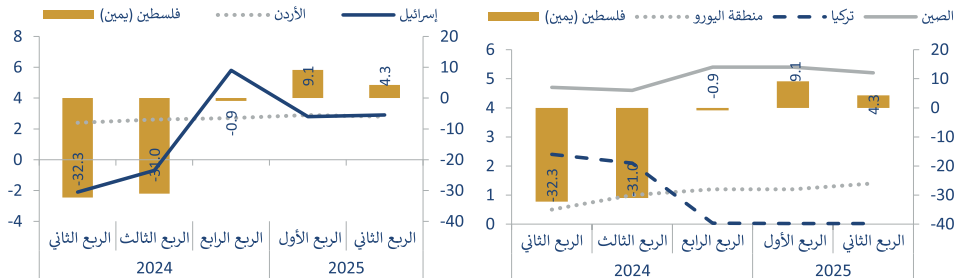
1. التطورات الاقتصادية

النمو لدى الشركاء التجاريين

شهد الاقتصاد العالمي خلال الربع الثاني من عام 2025 قدراً من الاستقرار النسبي، وأظهر مرونة في النصف الأول من العام 2025، مدعوماً بشكل أساسي بتحسين الأوضاع المالية، وانخفاض أسعار الطاقة، والأداء القوي للصادرات في آسيا وأوروبا. ومع ذلك، من المتوقع أن تُقيد الرسوم الجمركية الأمريكية المرتفعة، إلى جانب استمرار حالة عدم اليقين، وتيرة النمو العالمي في الفترات القادمة.

سجل الاقتصاد الأمريكي نمواً سنوياً بنسبة 2.0% في الربع الثاني من عام 2025، مدفوعاً بالنشاط التجاري الاستباقي في الربع الأول استعداداً للاضطرابات المتوقعة جراء التعريفات الجمركية الجديدة، وهو ما أدى إلى انخفاض الواردات وتراكم المخزونات في الربع الثاني. أما في منطقة اليورو، فقد نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.4% على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2025، وهو أقل بقليل من 1.5% في الربع الأول، ولكنه تجاوز توقعات السوق البالغة 1.2%، وفقاً للتقديرات الأولية. وقد حققت جميع الدول الأعضاء معدلات نمو إيجابية تراوحت ما بين أيرلندا كأعلى نسبة نمو (16.2%)، تليها ليتوانيا (3%)، والنمسا (0.1%). وقد نما الاقتصاد الصيني بنسبة 5.2% على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2025، منخفضاً من 5.4% في الربعين السابقين. ومع ذلك، تجاوزت نسبة النمو الأخيرة بفارق بسيط توقعات السوق البالغة 5.1%، مدعومة جزئياً بتدابير بركين السياسية في ظل الهدنة التجارية الهشة.

الشكل 1: معدل النمو الحقيقي (السنوي) لدى بعض الشركاء التجاريين لفلسطين (%)*



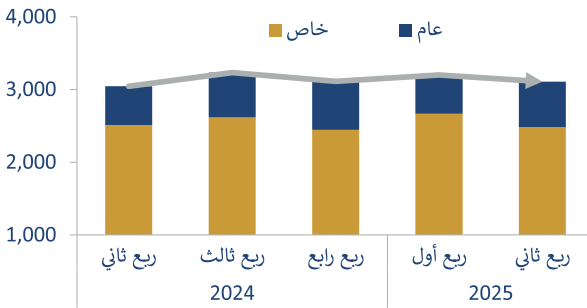
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وقاعدة بيانات Trading Economics. * بيانات الربع الثاني 2025 لفلسطين هي تنبؤات سلطة النقد الفلسطينية. معدلات النمو للأردن وإسرائيل للربع الثاني 2025 هي تنبؤات Trading Economics.



وعلى المستوى الإقليمي، من المتوقع أن يبلغ معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي في إسرائيل 2.9% في نهاية الربع الثاني، في حين بلغت معدلات البطالة نحو 2.9% خلال نفس الربع. أما فيما يتعلق بالاقتصاد الأردني، فمن المتوقع أن يحقق نمواً بنسبة 2.8% خلال الربع الثاني 2025، وأن تبلغ نسبة البطالة حو 21.0% خلال نفس الفترة.

الطلب الكلي المحلي

الشكل 2: الاستهلاك الكلي في فلسطين (100 = 2015)
(مليون دولار)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
الربع الثاني 2025 تقديرات سلطة النقد الفلسطينية.

تشير التقديرات الأولية لدى سلطة النقد أن الاقتصاد الفلسطيني يتوقع أن يحقق نمواً سنوياً بنسبة 4.3% خلال الربع الثاني من العام 2025. ويعزى هذا النمو في معظمه إلى ما يعرف بـ «تأثير القاعدة المنخفضة» (low base effect)^[1]، إذ شهد الربع الثاني من عام 2024 أحد أسوأ الأرباع لأداء المؤشرات الاقتصادية، حيث انكمش الناتج المحلي الإجمالي

بنسبة 32.3% نتيجة العدوان على قطاع غزة. وعلى الرغم أن هذا النمو الظاهري قد يعطي انطباعاً بحدوث تحسن في الأداء الاقتصادي، إلا أن طبيعته التقنية لا تعكس تعافياً فعلياً على أرض الواقع.

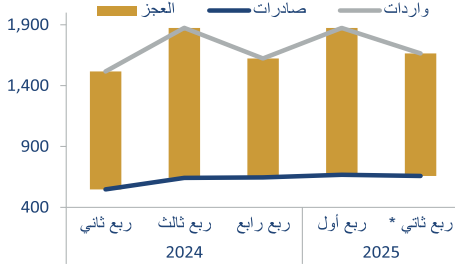
فعلى صعيد مكونات الطلب، من المتوقع أن يتراجع الإنفاق الاستهلاكي الخاص بنسبة 1.1%، في حين يتوقع أن يسجل الإنفاق الحكومي الاستهلاكي ارتفاعاً بنسبة 17.1%، إلى جانب ارتفاع الاستثمار بنسبة 16.2%. في المقابل، يتوقع أن تسجل الصادرات والواردات ارتفاعاً بنسبة 20.0% و9.8% على التوالي.

ويُعزى استمرار التباطؤ في التعافي الحقيقي إلى عدة عوامل، من أبرزها استئناف العمليات العسكرية خلال الربع الثاني من العام 2025، رغم دخول المرحلة الأولى من اتفاق وقف إطلاق النار حيز التنفيذ مطلع العام. كما ساهمت الأزمة المالية المتفاقمة التي تواجهها الحكومة الفلسطينية، واستمرار القيود الإسرائيلية المفروضة على حركة الأفراد والبضائع في الضفة الغربية، خاصة حركة العمالة الفلسطينية في إسرائيل، في تأزيم الوضع الاقتصادي. يُضاف إلى ذلك أزمة فائض الشيكال الناتجة عن القيود الإسرائيلية على عمليات شحن العملة إلى إسرائيل لأسباب سياسية.

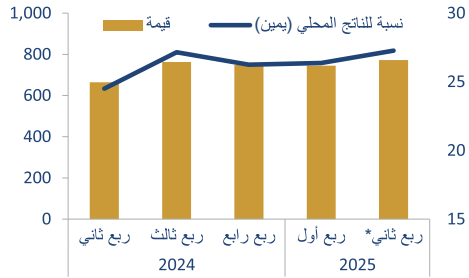
[1] تأثير القاعدة المنخفضة هو ظاهرة إحصائية تُؤدي إلى ظهور معدلات نمو مرتفعة عند المقارنة بفترة سابقة شهدت تراجعاً حاداً في المؤشرات الاقتصادية، دون أن يُشير ذلك بالضرورة إلى تحسن فعلي في الأداء الاقتصادي.



الشكل 4: التجارة الخارجية لفلسطين (2015 = 100)
(مليون دولار)



الشكل 3: الاستثمار في فلسطين (2015 = 100)
(مليون دولار)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
الربع الثاني 2025 تقديرات سلطة النقد الفلسطينية.

قوة العمل والأجور المحلية

شهد سوق العمل في فلسطين، تبايناً واضحاً في أوضاعه فيما بين الضفة الغربية وقطاع غزة.. ففي الضفة الغربية، أدت العمليات العسكرية الإسرائيلية المتصاعدة وما رافقها من تهجير واسع، وشلل في حركة التنقل، وتعطل النشاط التجاري بين المحافظات، إلى تقليص فرص العمل وإضعاف النشاط الاقتصادي. أما في قطاع غزة، وبعد مرور أكثر من ثلاثة أشهر على الحصار الكامل للمساعدات الإنسانية والإمدادات التجارية، وما نتج عنه من تدمير للبنية التحتية والأراضي الزراعية، فقد أصبح القطاع يواجه أزمة كارثية تتجاوز قضايا العمالة والتشغيل، إذ تمسّ أساسيات الحياة اليومية وتتمثل بانعدام الأمن الغذائي، وانهيار الخدمات الحيوية، وغياب مقومات العيش الأساسية. ونظراً لغياب بيانات محدثة من قطاع غزة، يقتصر التحليل الحالي على مؤشرات الضفة الغربية، والتي تُظهر ارتفاعاً في عدد العاملين مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي^[2]. ومع ذلك، فإن هذا التحسن النسبي في بعض المؤشرات يعكس بالدرجة الأولى أثر القاعدة المنخفضة (Low Base Effect) الناتج عن التدهور الحاد الذي سُجّل في الفترة المماثلة من العام السابق.

ووفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بلغ عدد العاملين في الضفة الغربية نحو 716.2 ألف عامل خلال الربع الثاني من العام 2025، بزيادة بلغت 5.7% مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، علماً بأن 5.5% من هؤلاء يعملون في إسرائيل والمستوطنات. وعلى المستوى الربعي، ارتفع عدد العاملين في الضفة الغربية بنسبة 3.4%. أما في السوق المحلي (دون عمال إسرائيل)، فقد ارتفع عدد العاملين من نحو 654 ألف في الربع الأول 2025 إلى 675 ألف في الربع الثاني 2025، ويُعزى هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى زيادة أعداد العاملين في نشاط البناء والتشييد يليه نشاط الخدمات ثم نشاط النقل والتخزين والاتصالات.

[2] تجدر الإشارة إلى أن بيانات سوق العمل لأرباع العام 2024 و2025 تقتصر فقط على مؤشرات سوق العمل في الضفة الغربية.

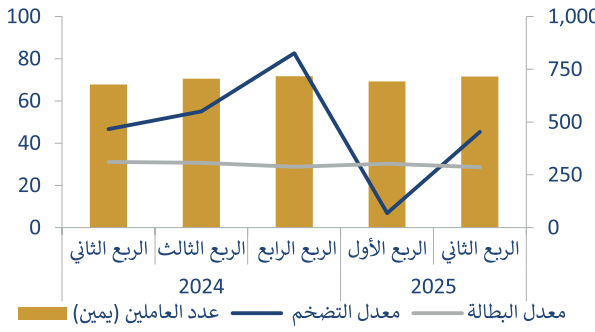


وعليه، بلغ عدد العاطلين عن العمل في الضفة الغربية حوالي 287 ألف في الربع الثاني من العام 2025 (بنسبة 28.6%)، مقارنة مع حوالي 300 ألف في الربع السابق (بنسبة 30.2%).

أما في قطاع غزة، فمن المرجح أن يقتصر النشاط الاقتصادي على العاملين في القطاع العام وموظفي بعض المؤسسات الدولية الذين ما زالوا يتقاضون رواتبهم، إضافة إلى بعض الأفراد الذين يحاولون تأمين قوت يومهم من خلال العمل في القطاعات غير الرسمية مثل الباعة المتجولين وأصحاب البسطات وغيرهم.

وتشير البيانات إلى تراجع معدل الأجر اليومي في الضفة الغربية بنسبة 1.2% خلال هذا الربع مقارنة بالربع المناظر، ليبليغ نحو 135 شيكل يومياً، في حين ارتفع للعاملين الفلسطينيين في إسرائيل بما يقارب 10.8% على الأساس السنوي، ليبليغ حوالي 243 شيكل يومياً.

الشكل 5: معدل التضخم وعدد العاملين



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

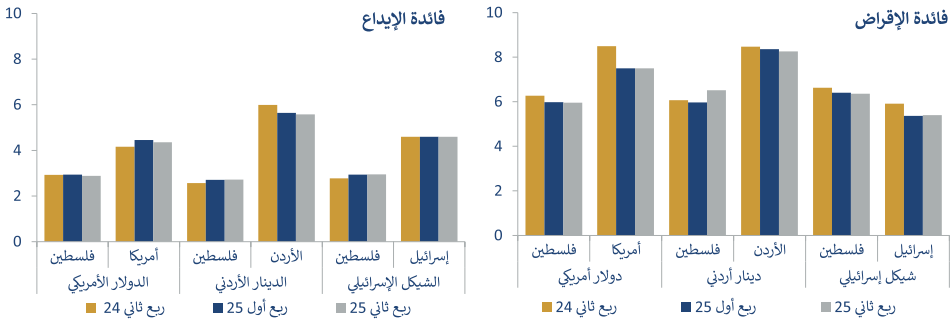
ويوضّح الشكل (5)، الوضع الاستثنائي الذي ما زال يمرُّ به الاقتصاد الفلسطيني، وأثر العدوان الإسرائيلي على معدل التضخم وأعداد العاملين، والذي أدى لوجود علاقة عكسية بين معدل التضخم وعدد العاملين، مخالفاً للنظرية الاقتصادية، والوضع الذي كان قائماً ما قبل الربع الرابع 2023، الذي اتسمت فيه العلاقة بالطردية بين عدد

العاملين الفلسطينيين ومعدل التضخم من منظور أن زيادة التشغيل والأجور تؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية وزيادة الطلب، وبالتالي زيادة الضغوط على مستويات الأسعار.



وقد أقيمت المصارف في فلسطين المتوسط المرجح لأسعار فائدة الإقراض ضمن مستوياتها السابقة مع انخفاض طفيف لبعض العملات، مع بقاءها مرتفعة نسبياً، مما قد يؤثر في قدرة ورغبة المستثمرين والمستهلكين على الاقتراض. وفي الجانب الآخر، بقي المتوسط المرجح لأسعار فائدة الإيداع مستقراً نسبياً خلال هذا الربع كما هو في الربع السابق والمناظر، ويقائنها أدنى من نظيرتها في الدول المصدرة للعملات، خاصة في عملة الدينار.

الشكل 7: معدلات الفائدة في فلسطين مقارنة بالدول المصدرة للعملات* [3]



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، والفيدرالي الأمريكي، والبنك المركزي الأردني، وبنك إسرائيل، وقاعدة بيانات Trading Economics
* سعر فائدة الإقراض في إسرائيل لأرباع العام 2024 و2025 يمثل فائدة الإقراض على السكن، بحسب بيانات البنك المركزي الإسرائيلي.

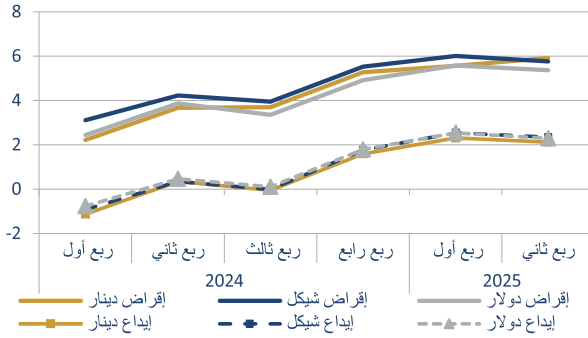
وتتأثر معدلات الفائدة الحقيقية على الإقراض والإيداع للعملات المتداولة في فلسطين، بمستويات الأسعار ومعدلات التضخم. ونظراً للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وارتفاع مستويات الأسعار بشكل غير مسبوق وارتفاع معدل التضخم. وفي ظل هذا الظرف القاهر وتشوه العلاقة الاقتصادية في قطاع غزة، فقد تم احتساب معدلات الفائدة الحقيقية على مستوى الضفة الغربية فقط.

يُظهر الشكل (8) استقرار معدل الفائدة الحقيقية على القروض والودائع بمختلف العملات خلال الربع الثاني من العام 2025. ويعكس هذا الاتجاه معدلات فائدة حقيقية إيجابية على الإقراض نظراً لتحقيق معدلات تضخم منخفضة (0.6%) في الضفة الغربية، مما يزيد من رغبة المصارف على الإقراض.

[3] لغرض التقرير، تم استخدام المتوسط المرجح لسعر الفائدة السوقية على القروض والسلف في فلسطين للدلالة على فائدة الإقراض، والمتوسط المرجح للفائدة على الودائع لأجل للدلالة على فائدة الإيداع، مع الأخذ بعين الاعتبار مفايرتها مع المعدلات الشبيهة في الدول الأخرى، حيثما كان ذلك متاحاً. إذ تم استخدام الفائدة على القروض والسلف في الأردن، ومعدل فائدة اقراض البنوك التجارية للشركات (Bank lending rate) في أمريكا للدلالة على فائدة الإقراض. وللدلالة على معدل فائدة الإيداع، تم استخدام الفائدة على الودائع لأجل في الأردن، وفي إسرائيل متوسط التكلفة الفعلية للودائع (Average effective cost of deposit)، والعائد على السندات الحكومية (Treasury yield curve rate-10 year) في أمريكا.



الشكل 8: معدلات الفائدة الحقيقية على الإقراض والإيداع في الضفة الغربية*

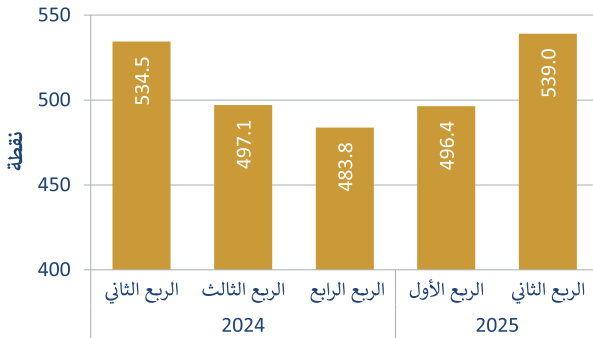


المصدر: احتساب فريق البحث، سلطة النقد الفلسطينية.
* نظراً للحرب الإسرائيلية على قطاع غزة وتدمير شبه كامل للبنية التحتية فقد تم احتساب الفائدة الحقيقية في الضفة الغربية فقط بدءاً من الربع الرابع 2023.

سلباً على حجم الدوائع المصرفية ومستويات السيولة المتاحة في السوق.

سوق الأسهم

الشكل 9: مؤشر سوق فلسطين للأوراق المالية (مؤشر القدس)*



المصدر: www.pex.ps
* منتصف الفترة.

سجل مؤشر القدس ارتفاعاً طفيفاً خلال الربع الثاني من عام 2025 بنسبة 0.84% على أساس سنوي، ليبلغ متوسطه 539 نقطة. ويُعزى هذا التحسّن المحدود إلى ارتفاع مؤشر قطاع الاستثمارات بنسبة 8.5%، بالرغم من تراجع أداء القطاعات الفرعية الأخرى المكوّنة للمؤشر. وشهد الربع الثاني تصحيحات سعرية ملحوظة لبعض أسهم الشركات القيادية بعد توزيع الأرباح الروتينية والتوصل إلى هدنة بين إسرائيل وإيران. ومع أن البورصة شهدت بعض النشاط في التداول، إلى أنه انعدمت الصفقات المؤسسية التي من شأنها أن ترفع من قيم التداول في البورصة من فترة للآخرى.





III. الأسعار والتضخم

أسعار السلع الأساسية في السوق العالمي

واجهت أسواق السلع العالمية ضغوطاً ملحوظة مطلع عام 2025، وسط تصاعد التوترات التجارية، وتوسع السياسات الحمائية الأمريكية والتهديد بفرض رسوم جمركية مرتفعة، وتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي. وقد ساهمت هذه العوامل مجتمعة في تقليص الطلب العالمي على السلع مقابل وفرة المعروض منها، خلال الربع الثاني من العام 2025، ما أدى إلى انخفاض أسعارها. فلا تزال أسعار الطاقة منخفضة، حيث بلغ سعر النفط أدنى مستوياته في أربع سنوات بسبب وفرة المعروض وضعف الطلب. في المقابل، يُتوقع أن يُبقي تحسّن التوقعات المتعلقة بإنتاج المحاصيل الزراعية الرئيسية الضغط النزولي على أسعار السلع الغذائية. أما أسواق المعادن، فلا تزال متقلبة، إذ تؤدي حالة عدم اليقين إلى كبح ارتفاع الأسعار، رغم وجود توقعات بتحسّن نسبي لاحقاً هذا العام.

وتشير بيانات البنك الدولي^[4] إلى تراجع مؤشر أسعار الطاقة بنحو 16.4% على الأساس السنوي، وبنحو 11.3% على الأساس الربعي، ليبلغ سعر البرميل نحو 65.3 دولار، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تراجع أسعار النفط، إذ انخفض سعر النفط الخام بنسبة 21.1% على أساس سنوي، وبنحو 11.2% على الأساس الربعي. وجاء هذا الانخفاض في أسعار النفط نتيجة زيادة إنتاج النفط من قبل منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك+) خلال شهري أيار وحزيران، وقد أدى الفائض في المعروض، إلى جانب ضعف الطلب، إلى انخفاض أسعار النفط إلى أدنى مستوى لها في أربع سنوات. في حين تراجع سعر فحم جنوب إفريقيا بنسبة 10.2% على الأساس السنوي، وبنحو 6.0% على الأساس الربعي.

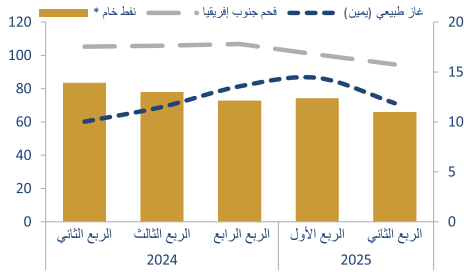
وقد شهدت أسعار الغاز الطبيعي ارتفاعاً ملحوظاً في الربع الأول من عام 2025، حيث تضاعفت تقريباً على أساس سنوي. وجاء هذا الارتفاع نتيجة زيادة الطلب وانقطاعات في الإمدادات في الولايات المتحدة. لكن في الربع الثاني من العام نفسه تراجع الأسعار بنسبة 17.6% على أساس ربعي، وذلك بعد إعلان الرئيس ترامب فرض رسوم جمركية جديدة. ورغم هذا التراجع، بقيت الأسعار أعلى من متوسطها السنوي بنسبة 18.4%. وعلى الرغم من تعليق بعض الرسوم الجمركية المتبادلة، لا تزال الرسوم الشاملة

[4] World Bank Commodities Price Data (The Pink Sheet), Commodity Markets (worldbank.org)



بنسبة 10%، بالإضافة إلى الرسوم الجزئية المفروضة على الصين والمكسيك وكندا، قائمة، مما يفاقم الضغوط على الطلب العالمي المتراجع.

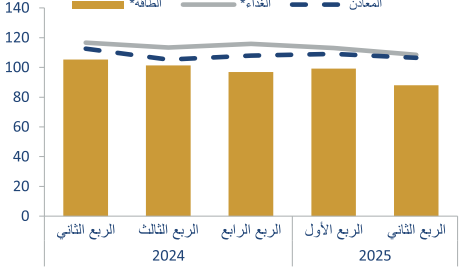
الشكل 11: أسعار مشتقات الوقود الأحفوري* (دولار)



المصدر: البنك الدولي.

* النفط الخام: متوسط سعر برميل نפט كلاً من: برنت، شرق تكساس، وديبي.
الغاز الطبيعي: متوسط سعر الاستيراد إلى أوروبا، ويقاس بمليون وحدة حرارية.

الشكل 10: مؤشرات أسعار السلع العالمية الرئيسية (100 = 2010)



المصدر: البنك الدولي.

* الطاقة: 84.6% نפט خام، 11% غاز طبيعي، 5% فحم.
الغذاء: 28.2% حبوب، 40.8% زيوت، و31% مواد غذائية أخرى.

كما تراجع مؤشر أسعار الغذاء بنسبة 7.0% على الأساس السنوي، مع تراجع على الأساس الربعي بنحو 4.0%. ويعزى هذا التراجع إلى قوة الإنتاج العالمي، بالإضافة إلى تحسن الأحوال الجوية التي خففت من مخاطر العرض التي كانت تسهم سابقاً في رفع الأسعار. على نفس المنوال، شهد مؤشر أسعار المعادن انخفاضاً سنوياً يقارب 5.4%، وبنحو 2.5% على الأساس الربعي.

التضخم لدى الشركاء التجاريين

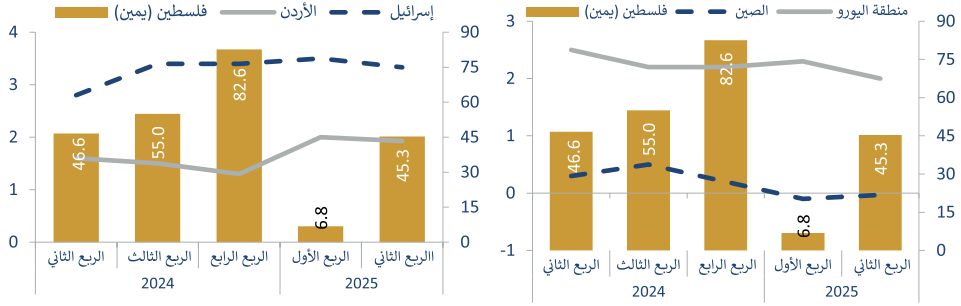
مع التطورات الأخيرة والقرارات الاقتصادية التي اتخذتها إدارة ترامب، شهدت الجهود في خفض التضخم تباطؤاً ملحوظاً، بل عادت معدلات التضخم إلى الارتفاع في بعض الحالات، مع تجاوز عدد متزايد من الدول أهدافها التضخمية المحددة. ومن المتوقع أن تؤثر الرسوم الجمركية، التي تُشكل صدمة في العرض، على أسعار المستهلك الأمريكي تدريجياً وتؤثر على التضخم في النصف الثاني من عام 2025. وفي أماكن أخرى، تُشكل الرسوم الجمركية صدمة سلبية في الطلب، مما سيُخفف من الضغوط التضخمية.

ولكن في الربع الثاني من العام 2025 وعلى صعيد الاقتصادات الكبرى، تراجع معدل التضخم في منطقة اليورو ليلعب حوالي 2.0%، مقارنة بنحو 2.5% في الربع المناظر، متماشياً مع المستوى المستهدف للبنك المركزي الأوروبي (2%). وقد جاء هذا التباطؤ نتيجة انخفاض التضخم في السلع الصناعية الغير مرتبطة بالطاقة، وفي الأغذية والمشروبات الكحولية والتبغ، بينما تباطأ انخفاض أسعار الطاقة. من جهة أخرى، تراجعت أسعار المستهلكين في الصين إلى -0.03% مقارنة مع 0.3%



في الربع المناظر من العام الماضي نتيجة زيادة الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية وتراجع مخاطر التجارة مع الولايات المتحدة.

الشكل 12: معدل التضخم لدى بعض الشركاء التجاريين لفلسطين (%)

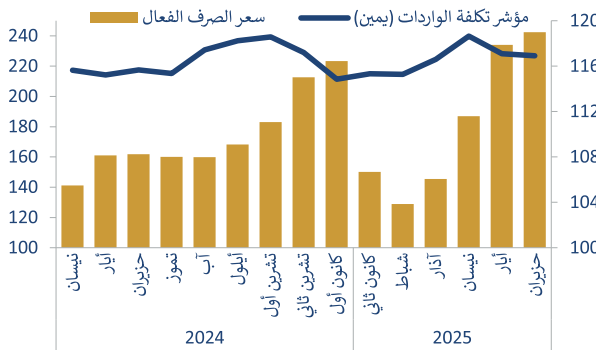


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وقاعدة بيانات Trading Economics.

كما تراجع معدل التضخم السنوي في تركيا إلى 36.1%، مقارنة مع 72.3% في نفس الفترة من العام السابق. ويمثل هذا انخفاضاً مستمراً في تضخم أسعار المستهلكين، وهو أدنى مستوى له منذ تشرين الثاني 2021، مع استمرار تباطؤ نمو الأسعار تقريباً في جميع المؤشرات الفرعية. وعلى العكس من ذلك، ارتفع معدل التضخم في إسرائيل إلى 3.3% مقارنة مع 2.8% في الربع المناظر، مع بقاء أعلى من المستوى المستهدف (1%-3%). أما في الأردن، فقد ارتفع معدل التضخم خلال نفس الفترة إلى نحو 1.9% على أساس سنوي، مقارنة بجوالي 1.6% خلال الربع المناظر.

سعر الصرف الفعال

الشكل 13: مؤشر تكلفة الواردات وسعر الصرف الفعال في فلسطين



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

يلعب سعر الصرف دوراً هاماً في التأثير على حجم التبادلات التجارية بين الدولة وشركائها التجاريين، سواء على الصعيد الدولي في التجارة الخارجية، أو على الصعيد الداخلي من خلال الطلب المحلي؛ إذ يؤدي انخفاض سعر صرف العملة المحلية إلى ارتفاع تكلفة الواردات وانخفاض تكلفة الصادرات من الدولة إلى الدول الأخرى، وهو ما يثبط من الرغبة



في الاستيراد باعتبار أن تكلفة السلع المستوردة تصبح أعلى مقومةً بالعملة المحلية، والعكس صحيح. وبالنظر إلى أهمية هذا التأثير على الأسعار والاستهلاك، يجب النظر إلى مفهوم سعر الصرف الفعال الحقيقي^[5]، الذي يأخذ بعين الاعتبار الوزن النسبي للواردات من جميع الشركاء التجاريين، وتغيرات سعر صرف العملة المحلية قياساً لعملات الشركاء التجاريين^[6]، إضافة لتغيرات الأسعار النسبية، ممثلة في نسبة معدل الأسعار المحلية إلى معدل الأسعار العامة لدى الشركاء التجاريين.

بشكل عام، يعكس الارتفاع في سعر الصرف الفعال، زيادة في الأسعار المحلية بما يفوق الزيادة لدى الشركاء التجاريين، أو ارتفاع قيمة العملة المحلية قياساً لعملات الشركاء التجاريين. ويتربط على هذا الارتفاع عدة نتائج، أهمها ضعف تنافسية السلع المحلية؛ التي تصبح أعلى تكلفة مقارنة بمثيلاتها في الدول الأخرى، بينما تصبح الواردات أرخص نسبياً وأكثر جاذبية. إلا أن هذه التغيرات تعتمد على مرونة الطلب (Demand Elasticity) على السلع المستوردة والمصدرة تبعاً لتصنيفها سواء كانت سلعة أساسية أم كمالية. وفي الحالة الفلسطينية، فإن معظم السلع المستوردة هي سلع أساسية يصعب الاستغناء عنها، كالطاقة والغذاء وغيرها من السلع والاحتياجات الأساسية الأخرى، ويتصف الطلب عليها بعدم المرونة (Inelastic Demand)، مما يجعل الاستجابة لارتفاع الأسعار ضعيفاً.

فقد شهدت فلسطين معدلات تضخم أعلى منها في إسرائيل، مما أسهم في زيادة مستويات الأسعار المحلية وارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي. وعلى الرغم من ثبات سعر الصرف الاسمي بين البلدين نتيجة استخدامهما العملة نفسها (الشيكل)، فإن الفجوة في معدلات التضخم تجعل السلع الفلسطينية أكثر تكلفة من حيث القيمة الحقيقية. وفي هذا السياق، تُظهر بيانات الربع الثاني لعام 2025 ارتفاع سعر الصرف الفعّال الحقيقي في فلسطين بنحو 42.9% على أساس سنوي، ويُعزى ذلك أساساً إلى الزيادة في الأسعار المحلية وارتفاع معدل التضخم إلى 45.3% في فلسطين مقارنة مع 3.3% في إسرائيل. ونظراً لكون إسرائيل المورد الرئيس لفلسطين، ومع استخدام البلدين للعملة نفسها، فإن تأثير سعر الصرف يتلاشى بينهما، لكنه يبقى قائماً مع بقية الشركاء التجاريين. وهنا لا بد من الإشارة إلى ضعف تأثير سعر الصرف الفعال على مستويات التضخم في فلسطين خلال الفترات الحالية، ذلك لأن الارتفاع في الأسعار في السوق الفلسطيني مرده إلى عوامل سياسية، وليست عوامل اقتصادية تتعلق بالعرض والطلب.

[5] سعر الصرف الفعال الحقيقي = [المتوسط المرجح لأسعار الصرف الثنائية لبلد ما وللسنة أساس ما مضروباً في النسبة بين (الأسعار المحلية / الأسعار المرجحة لدى الشركاء التجاريين)] مرفوعاً إلى الوزن الترجيحي للتجارة، والذي يعبر عنه بالصيغة الرياضية التالية:

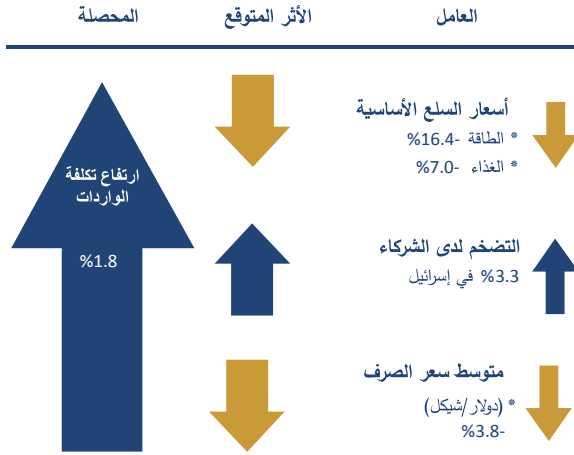
$$REER_{it} = \prod_{j=1}^n \left(\frac{S_j \cdot CPI_{it}^j}{S_j \cdot CPI_{jt}^j} \right)^{w_{jt}}$$

[6] الشيكال هو العملة المستخدمة في احتساب سعر الصرف الفعال.



تحليل الأسعار المحلية

الشكل 14: تأثير العوامل المحددة على تكلفة الواردات في فلسطين-الربع الثاني 2025 (أساس سنوي)



المصدر: البنك الدولي، واحتساب فريق البحث في سلطة النقد الفلسطينية.

في ظل استمرار العدوان الإسرائيلي والتوترات الأمنية في الأراضي الفلسطينية، في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، لا تزال الأوضاع الاقتصادية تشهد تدهوراً حاداً، بالأخص في قطاع غزة، حيث تتأثر الأسعار ومؤشرات السوق بعوامل خارجة عن الإطار الاقتصادي التقليدي. ومع تجدد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في نهاية الربع الأول من العام 2025 واستمراره طيلة الربع الثاني من العام نفسه، إلى جانب القيود المشددة على دخول الشاحنات التجارية عبر المعابر، أدى ذلك إلى نقص حاد ونفاذ

العديد من السلع الأساسية من أغذية ودواء ومحروقات في أسواق القطاع.

هذا النقص الحاد في المعروض السلعي انعكس بشكل مباشر على أسعار المستهلك، إذ سجل مؤشر أسعار المستهلك في قطاع غزة ارتفاعاً سنوياً بلغ نحو 101.5%. في المقابل، شهدت الضفة الغربية استقراراً نسبياً في الأسعار، مع ارتفاع طفيف بلغت نسبته 0.6% فقط. ونتيجة لهذا التباين الكبير ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في فلسطين بنسبة إجمالية قدرها 45.3% على أساس سنوي.

الجدول 1: معدل التضخم في فلسطين حسب المنطقة الجغرافية

(أساس سنوي)

2025		2024	2024			فلسطين*
الربع الثاني	الربع الأول		الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	
45.3	6.8	53.7	82.6	55.0	46.6	
0.6	0.4	2.5	1.1	2.7	2.4	
101.5	18.2	238.0	324.8	258.4	217.8	

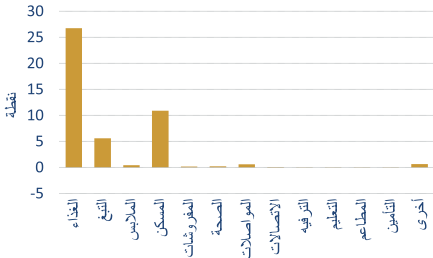
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

* التضخم في فلسطين يشمل التضخم في القدس الشرقية والبالغ نحو 1.5% خلال الربع الثاني 2025.



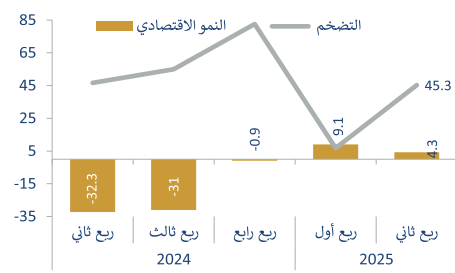
ومن المهم الإشارة إلى أن تقلبات الأسعار في قطاع غزة تُعد غير مستقرة بطبيعتها، إذ تتأرجح بشكل شهري بين الارتفاع والانخفاض، نتيجة للتغيرات المفاجئة في الأوضاع السياسية والأمنية، وحركة المعابر التجارية، وليس كنتيجة للتفاعلات الطبيعية لعوامل السوق. وبالتالي، فإن قراءة مؤشر الأسعار في فلسطين، وخاصة عند احتساب المعدلات العامة، يجب أن يأخذ بعين الاعتبار التأثير الكبير للواقع الاستثنائي في قطاع غزة، والذي يشكل العامل الرئيسي وراء الارتفاع الكبير في مستوى التضخم على صعيد فلسطين ككل.

الشكل 16: مساهمة المجموعات السلعية والخدمية في معدل التضخم في فلسطين، الربع الثاني 2025



المصدر: احتسابات مبنية على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

الشكل 15: معدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم (أساس سنوي)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وبالنظر إلى محددات تكلفة الواردات في فلسطين، وعلى الرغم من انخفاض أسعار السلع الأساسية العالمية خلال الربع الثاني من العام 2025، وارتفاع قيمة الشيكل الإسرائيلي مقابل الدولار الأمريكي (بنحو 3.8%) والعملات الأجنبية الأخرى، إلا أن تكلفة الواردات في فلسطين قد ارتفعت خلال الربع الثاني 2025، بنسبة 1.8% على أساس سنوي، وذلك نتيجة ارتفاع التضخم لدى إسرائيل (3.3%)؛ باعتبارها الشريك التجاري الرئيس وذو الحصة الأكبر.

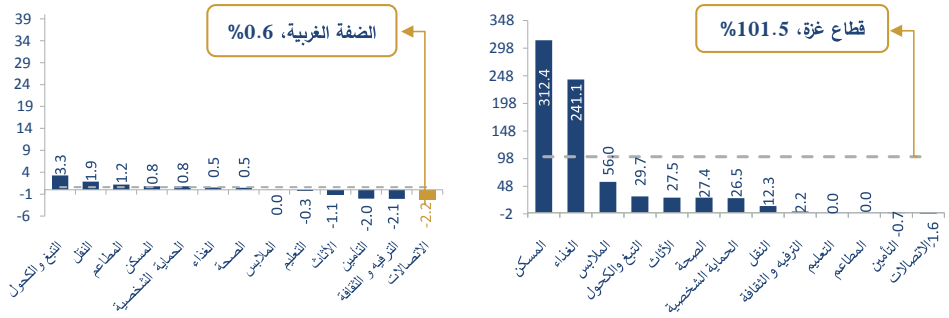
وبالنظر إلى مساهمة المجموعات السعرية في معدل التضخم الكلي، يظهر جلياً أن مجموعة الغذاء كانت المساهم الأكبر للتضخم المتحقق خلال هذا الربع، إذ ساهمت بنحو 26.7 نقطة من التضخم الكلي، فيما حلت مجموعة المسكن ثانياً بنحو 10.9 نقطة، وكانت مجموعة التبغ والمشروبات الكحولية ثالثاً في الترتيب بنحو 5.6 نقطة.

وعلى المستوى الجغرافي، يُظهر الشكل (17) تفاوتاً واضحاً في معدلات التضخم بحسب المجموعات السلعية بين الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الربع الثاني من عام 2025. ففي قطاع غزة، سجلت مجموعة المسكن أعلى نسبة ارتفاع بلغت 312.4% على أساس سنوي، تلتها مجموعة الغذاء بنسبة 241.1%، ثم الملابس بنحو 56%، بينما ارتفعت أسعار التبغ والكحول بحوالي 29.7%. وجاءت هذه الارتفاعات في ظل الاضطرابات المستمرة وصعوبة تأمين السلع الأساسية في الأسواق.



الشكل 17: معدل التضخم حسب المجموعات السعيرية (%)، الربع الثاني 2025

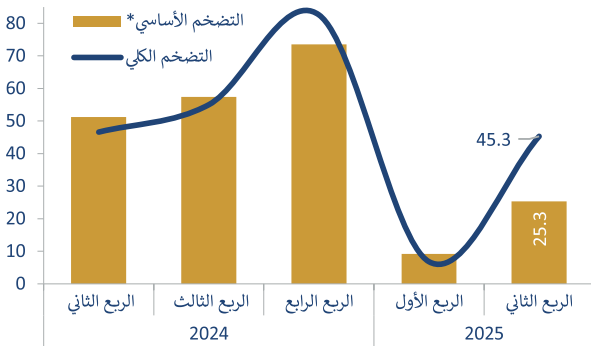
(أساس سنوي)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

أما في الضفة الغربية، فقد اتسمت التغيرات في الأسعار بتباين ملحوظ مقارنة بقطاع غزة، حيث تراوحت معدلات التضخم بين الارتفاع والانخفاض. فقد سجّلت مجموعة التبغ والكحول أعلى نسبة تضخم بلغت 3.3%، تلتها مجموعة النقل بنسبة 1.9%، ثم الترفيه والمطاعم بنسبة 1.2%، في حين شهدت مجموعات أخرى معدلات تغير محدودة، تراوحت بين أدناها بنحو -2.2% في مجموعة الاتصالات، وأعلىها 0.8%، في كل من مجموعة المسكن والحماية الشخصية.

الشكل 18: التضخم الكلي مقابل التضخم الأساسي في فلسطين (%) (أساس سنوي)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. تم احتسابه باستثناء مجموعة الغذاء.

وفي هذا الإطار، تم احتساب معدل التضخم الأساسي (Core Inflation) لقياس تأثير التطورات الخارجية والمحلية على مستوى الأسعار في فلسطين. ويأخذ التضخم الأساسي بعين الاعتبار استثناء تأثير بعض السلع التي تمتاز بتذبذب أسعارها ويتم تحديدها في السوق العالمي، مثل الغذاء والوقود^[7]. وباستثناء أسعار الغذاء (المرتفعة نسبياً) خلال هذا الربع بنحو 26.8%، تظهر البيانات أن معدل التضخم الأساسي قد بلغ خلال هذا الربع نحو 25.3% مقارنة مع 45.3% معدل التضخم الكلي.

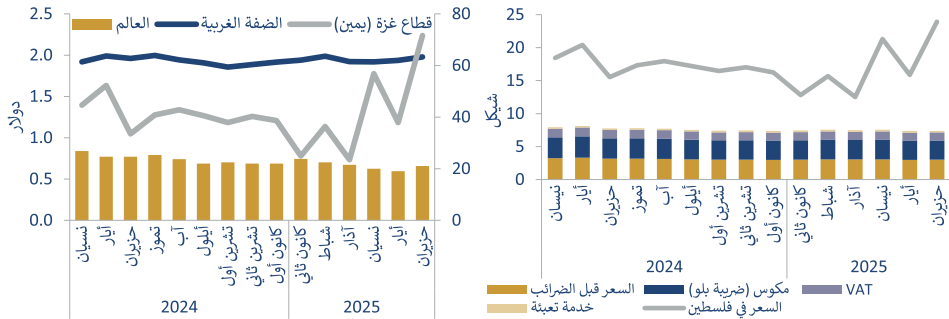
[7] نظراً لصعوبة استثناء أسعار الوقود من مؤشر أسعار المستهلك الفلسطيني، تم الاكتفاء (لأغراض المقارنة) باستثناء أسعار الغذاء فقط.



وفي هذا السياق، لا بد من الإشارة إلى أن فلسطين تعتمد بشكل كلي على استيراد مشتقات الوقود والطاقة، ويعتبر البنزين من أهم المنتجات المستوردة؛ ويؤثر سعره بشكل مباشر في أسعار العديد من السلع والخدمات الأخرى. ومن الجدير بالذكر أن أسعار البنزين ومشتقات الوقود في فلسطين، لا ترتبط بشكل حصري بالأسعار العالمية، بل ترتبط بشكل وثيق بالجانب الإسرائيلي، الذي يحدد سعر لتر البنزين بالشيكل شهرياً، ويفرض عليه ضرائب تزيد عن 60% من السعر الكلي. ويلتزم الجانب الفلسطيني، وفقاً لبروتوكول باريس الاقتصادي، بهذا السعر مع هامش تحرك محدود. وتحدد إسرائيل السعر بناءً على عدة عوامل، من بينها السعر في السوق العالمي، وسعر صرف الشيكل مقابل الدولار، والسياسة الضريبية الإسرائيلية، التي تلعب دوراً هاماً في تحديد سعر مشتقات الوقود بشكل خاص، والسلع والخدمات المستوردة بشكل عام.

وخلال الربع الثاني 2025، شهد سعر برميل النفط الخام في السوق العالمي انخفاضاً عن مستوى الربع المناظر بنحو 21.1% ليبلغ 65.9 دولار للبرميل. وقد انعكس هذا الانخفاض على الأسعار في إسرائيل، إذ انخفض سعر البنزين بما يقارب 9.3% على الأساس السنوي، وبالتالي على الأسعار المحلية في الضفة الغربية خلال نفس الفترة. وقد بلغ المتوسط المرجح لسعر لتر البنزين (Octan 95) في الضفة الغربية، نحو 7.0 شيكل/لتر، وهو أقل من سعره في إسرائيل لنفس الفترة، الذي بلغ 7.2 شيكل/لتر. أما في قطاع غزة فقد بلغ سعر لتر البنزين نحو 198.3 شيكل/لتر نتيجة العدوان الإسرائيلي واستمرار منع دخول مشتقات الطاقة إلى القطاع. بالمحصلة بلغ سعر اللتر (المرجح) في فلسطين خلال الربع الثاني 2025، نحو 20.4 شيكل/لتر^[8]، مقارنة بنحو 13.7 شيكل/لتر خلال الربع السابق.

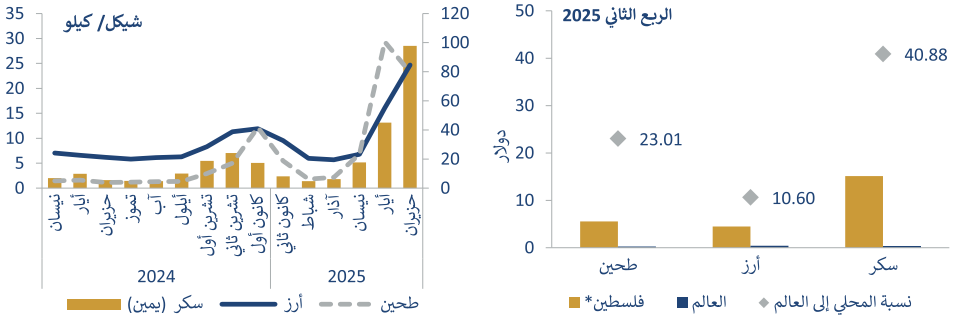
الشكل 19: سعر لتر البنزين*



ومن المهم الإشارة إلى أن هناك فارقاً كبيراً بين سعر لتر البنزين المحلي وسعره العالمي في الوضع الطبيعي؛ ففي الوقت الذي بلغ السعر عالمياً 0.63 دولار/لتر خلال الربع الثاني 2025، بلغ سعره في السوق المحلي في الضفة الغربية نحو 1.94 دولار/لتر، أي أكثر من ثلاث أضعاف سعره عالمياً، فيما بلغ نحو 55.4 دولار/لتر في قطاع غزة.

ويعد ارتفاع أسعار السلع الأساسية المستوردة مقارنةً بالأسعار العالمية ظاهرة مزمنة في الاقتصاد الفلسطيني نتيجة عدة عوامل؛ أهمها الضريبة المفروضة عليها، نظراً لارتباط فلسطين بغلاف جمركي مع إسرائيل، والاتفاقات الاقتصادية بين الطرفين بهذا الشأن، إلى جانب العوامل الأخرى المتعلقة بارتفاع تكاليف نقل وتخزين هذه السلع. وبشكل خاص، فإن نقص المعروض في قطاع غزة ساهم في زيادة الضغوط على الأسعار المحلية في فلسطين نتيجة العدوان وتداعياته.

الشكل 20: متوسط أسعار بعض السلع المستوردة، محلياً وعالمياً



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وقاعدة بيانات البنك الدولي.
* السعر في فلسطين يمثل السعر المرجح لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة، ولا يشمل القدس.

ويمكن ملاحظة هذا الارتفاع من خلال الفجوة بين الأسعار المحلية ونظيرتها في السوق العالمي ومتابعة أسعار بعض السلع الأساسية المستوردة مثل السكر، والأرز، والطحين. إذ بلغ متوسط سعر الطحين في فلسطين نحو 23 ضعف سعره عالمياً، فيما بلغ متوسط سعر السكر والأرز نحو 41 و10 أضعاف سعرها عالمياً على الترتيب، مع الأخذ بعين الاعتبار التباين فيما بين هذه الأسعار على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة.

وقد تسبب العدوان الإسرائيلي في إحداث فجوة كبيرة في مستويات أسعار السلع بين الضفة الغربية وقطاع غزة، خاصة فيما يتعلق بالسلع الأساسية مثل الطاقة، والغذاء. ولتسليط الضوء على هذه التغيرات والفجوة الموجودة في الأسعار، يستعرض الشكل التالي قائمة بأسعار بعض السلع الأساسية المختارة خلال الفترة الزمنية الربع الأول 2024 - الربع الثاني 2025 لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة.



أسعار بعض السلع المختارة بالشيكل الإسرائيلي (ربع أول 2024 – ربع ثاني 2025)



* تجدر الإشارة أنه بدءاً من الربع الأول 2024 تم استخدام الطحين المصري في قطاع غزة بدلاً من الإنتاج المحلي (طحين السلام).

يلاحظ من الشكل السابق وجود تذبذب في الأسعار في قطاع غزة بين الربع الأول والثاني، مما يؤكد تأثيرها المباشر بالأوضاع السياسية والأمنية، وبحركة المعابر التجارية. فمع خرق الهدنة من قبل إسرائيل في نهاية الربع الأول، ووقف إدخال المساعدات، وعودة العمليات العسكرية والعدوان على القطاع، شهدت أسعار جميع السلع الأساسية ارتفاعاً سريعاً. في المقابل، تشهد الأسعار في الضفة الغربية اتجاهًا نحو الانخفاض لبعض السلع، واستقراراً في سلع أخرى.





١٧. تنبؤات التضخم

محددات التضخم في فلسطين

يتأثر مستوى أسعار المستهلك في فلسطين بمجموعة من العوامل المختلفة سواء كانت محلية و/أو خارجية، مع تباين حجم وتأثير هذه العوامل على اتجاهات التضخم المحلي. وتأتي تكلفة الواردات في مقدمة هذه العوامل، إلى جانب عوامل الطلب المحلي، تحديداً الاستهلاك، بالإضافة إلى الأثر المتوقع لأسعار الغذاء العالمية. وفي هذا الإطار يتم تقدير مؤشر أسعار المستهلك للأربع اللاحقة (الربع الثالث 2025 - الربع الرابع 2025) بالاعتماد على سيناريو أساس يأخذ بعين الاعتبار التغيرات في هذه العوامل. وتجدر الإشارة إلى أن المؤشرين (تكلفة الواردات، وسعر الغذاء العالمي) يعكسان أثر العوامل الخارجية والتضخم المستورد. رغم أن الاستهلاك يُعد في العادة عاملاً داخلياً يعكس مستوى الطلب المحلي، وبالتالي يُتوقع أن يؤثر مباشرة على معدلات التضخم، إلا أن تأثير هذا العامل قد تراجع خلال فترة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، لصالح عوامل أكثر عمقاً وارتباطاً بالواقع السياسي والميداني. فالتحولات الاقتصادية الراهنة في فلسطين، ولا سيما في ظل العدوان الإسرائيلي المستمر على قطاع غزة وشمال الضفة الغربية، لا يمكن فهمها أو تفسيرها من خلال المؤشرات الاقتصادية التقليدية وحدها، إذ باتت الظروف السياسية والأمنية المتقلبة هي العامل الأكثر تأثيراً في تحديد المسار الاقتصادي. فالتذبذبات الكبيرة في المؤشرات والاضطرابات الاقتصادية، تُعقد من إمكانية إجراء تقييم دقيق أو التنبؤ بمستقبل هذه المؤشرات سواء في المدى القريب أو المتوسط والبعيد، مما يجعل من التطورات السياسية والميدانية العنصر الأهم في تشكيل البيئة الاقتصادية الحالية.

يظهر الشكل (21) العلاقة الوثيقة بين تكلفة الواردات ومتوسط أسعار المستهلك في فلسطين، تحديداً خلال فترة ما قبل العدوان الإسرائيلي، وذلك في ضوء اعتماد الاقتصاد المحلي بشكل كبير على الواردات، خاصة فيما يتعلق بالمرحوقات وغيرها من السلع الأساسية، إذ بلغ معامل الارتباط بينهما نحو 75.6% خلال الفترة الربع الأول 2021 - الربع الثالث 2023، وإن كانت هذه العلاقة قد تشوهت منذ بدء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. كما تُظهر البيانات وجود ارتباط بين مؤشر أسعار المستهلك في فلسطين من جهة، وكل من مؤشر أسعار الغذاء العالمية، ومؤشر الاستهلاك من جهة أخرى (ما قبل العدوان على قطاع غزة). فقد بلغ معامل الارتباط بين أسعار المستهلك ومؤشر الاستهلاك خلال الفترة من الربع الأول

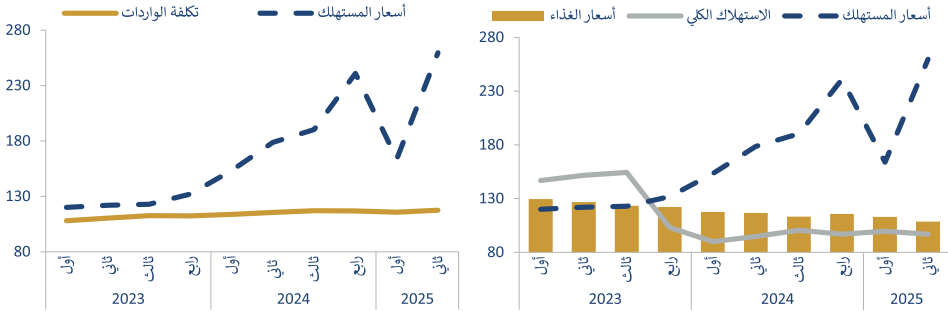


2021 - الربع الثالث 2023، نحو 92.7%، فيما بلغ هذا المعامل نحو 27.0% مع أسعار الغذاء العالمية خلال الفترة ذاتها.

وعلى الرغم من وجود ارتباط عام بين أسعار المستهلك في فلسطين وأسعار الغذاء العالمية، فإن هذه العلاقة لم تعد قائمة في الأرباع الأخيرة نتيجة للأحداث الأمنية والسياسية التي تعتبر المحرك الأساسي للتغير في الأسعار وليس عوامل اقتصادية كباقي دول العالم. إذ لم ينعكس تراجع الأسعار العالمية على المستوى المحلي في فلسطين بالمجمل، وذلك بشكل أساسي في قطاع غزة، أما الضفة الغربية فكانت الاتجاه في الأسعار مشابه إلى حد ما للتطورات الحاصلة في الأسعار العالمية.

وفي ظل استمرار العدوان الإسرائيلي، سلكت الأسعار المحلية مساراً معاكساً لاتجاه كل من مؤشر الاستهلاك العالمي وأسعار الغذاء العالمية، فقد أدى منع دخول السلع الأساسية والمواد الأولية إلى قطاع غزة إلى حدوث نقص حاد في العرض، مما أسفر عن ارتفاع كبير وغير مسبوق في أسعار السلع المتوفرة. وهذا ما يفسر سبب الارتفاع المحلي في أسعار الغذاء، بالرغم من تراجعها عالمياً.

الشكل 21: مؤشر أسعار المستهلك في فلسطين مقارنة ببعض المؤشرات الأخرى



المصدر: احتسابات مبنية على بيانات من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والبنك الدولي، والبنك المركزي الإسرائيلي، وسلطة النقد الفلسطينية.

وفي هذا الإطار، تشير تنبؤات سلطة النقد^[9] إلى ارتفاع مؤشر الاستهلاك خلال الربع الثاني 2025، بنحو 2.1% على أساس سنوي، مقارنة بتراجع بلغ 37.5% في الربع المناظر. ولا تزال القيود المفروضة على حركة العمالة (خاصة إلى سوق العمل الإسرائيلي) عاملاً سلبياً يؤثر بشكل مباشر على مستويات الدخل والاستهلاك في الضفة الغربية. أما على صعيد تكلفة الواردات، فمن المتوقع أن ترتفع بحوالي 1.7% خلال الربع الثاني للعام 2025 مقارنة بالربع المناظر.

[9] سلطة النقد، آب 2025، تقرير التنبؤات الاقتصادية، الربع الثالث 2025.

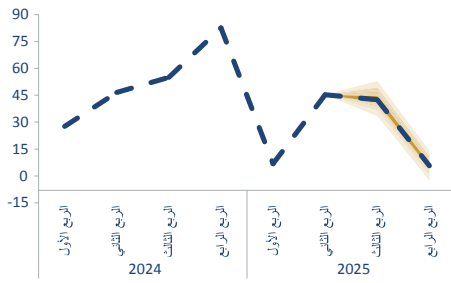


ومع تجدد العدوان الإسرائيلي واستئناف العمليات العسكرية البرية والجوية، إلى جانب إغلاق المعابر مجدداً ومنع دخول السلع والمساعدات إلى قطاع غزة بشكل شبه تام، يُتوقع أن تشهد الأسعار المحلية موجة جديدة من الارتفاع، إذ يتوقع أن يسجل معدل التضخم في فلسطين نحو 42.5% في الربع الثالث من العام 2025. ويأتي هذا الارتفاع غير المسبوق في مستوى الأسعار مدفوعاً بتفاقم نقص المعروض وتزايد حدة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. وفي الوقت ذاته، تُواجه الحكومة الفلسطينية ضغوطاً مالية متصاعدة ناجمة عن تراجع الإيرادات المحلية، واستمرار الاقتطاعات الإسرائيلية من أموال المقاصة، إلى جانب انخفاض مستوى المنح والمساعدات الخارجية عن التوقعات.

ميزان مخاطر التضخم

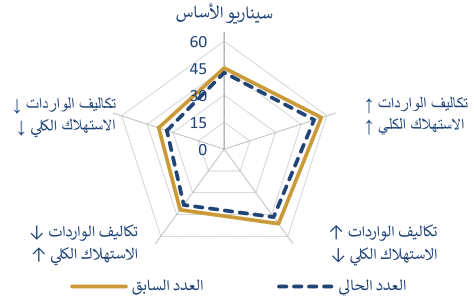
تتفاوت المخاطر المرتبطة بمعدل التضخم في فلسطين خلال الربع الثالث من العام 2025 تبعاً للاختلافات الجغرافية، والتطورات السياسية والأمنية، وبوجه خاص استمرار الحرب على قطاع غزة. ففي حال اتساع رقعة العمليات العسكرية، وتراجع أعداد العمال الفلسطينيين في إسرائيل، وتدهور العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل، وزيادة القيود على التجارة، وانخفاض الدعم الخارجي، فمن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع معدل التضخم إلى 52.6% على أساس سنوي خلال الربع الثالث. وفي المقابل، في حال توقف العمليات العسكرية وزيادة أعداد العمال الفلسطينيين داخل إسرائيل، وتحسن العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل وتخفيف القيود على حركة التجارة، وزيادة الدعم الدولي أو تدفق استثمارات جديدة، فإن ذلك قد يخفف من الضغوط التضخمية، ليبلغ معدل التضخم في هذه الحالة نحو 33.6% خلال الفترة ذاتها.

الشكل 23: المخاطر المحتملة على التضخم في فلسطين: الربع الثالث 2025 – الربع الرابع 2025



المصدر: تنبؤات فريق البحث، سلطة النقد الفلسطينية

الشكل 22: معدل التضخم في فلسطين وفق السيناريوهات المختلفة للربع الثالث 2025



المصدر: تنبؤات فريق البحث، سلطة النقد الفلسطينية



محافظة رام الله والبيرة - فلسطين ص.ب 452 P.O. Box 452 - Ramallah & Al-Bireh Governorate - Palestine
الرمز البريدي: P6160675 | هاتف: +970 2 2415251 | Tel: +970 2 2415251 | فاكس: +970 2 2415310 | Fax: +970 2 2415310
info@pma.ps

www.pma.ps